

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران

المميز

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٤/٧٦٠ تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ المتضمن وضع المميز (المتهم)
بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً للأسباب التالية :
أولاً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون بحرمان وكيل المميز من استكمال بيناته
الدفاعية كونه قد حضر جلسة النطق بالحكم بعد غيابه في الجلسة السابقة وطلب السماح
له باستكمال بينات المميز الدفاعية أو تقديم مرافعة إلا أن محكمة الجنايات الكبرى رفضت
ذلك ومنعت وكيل المميز من تسجيل ما ورد في الجلسة على المحضر وقررت ختم
المحاكمة ورفضت تمكينه من تسجيل أقواله على المحضر .

ثانياً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون وما استقر عليه الاجتهاد القضائي بحرمان
المميز من حق الدفاع حيث إن المميز طلب من المحكمة تسطير كتاب إلى محكمة بداية
جزاء مادبا لجلب ملف القضية البدائية الجزائية رقم ٢٠١٤/١٩٦ وتسطير كتاب إلى
مركز أمن مادبا لإحضار جميع إفادات المتعلقة بالقضية موضوع التمييز مرفقاً بالتمييز
صور عن هذه الكتب وعن إحضارها رفضت المحكمة قبولها كبينات وختمت المحاكمة ولم

تقم بقبول البينة ولم تأت على ذكرها وحرمت المميز من تقديمها سيما أن هذه البينة تمثل الشق الآخر من الجرم المسند للمميز وفيها من الدلائل والبيانات ما يثبت براءة المتهم .

ثالثاً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون وما استقر عليه الاجتهاد القضائي بحرمان المميز من حق الدفاع حيث إن المميز طلب من المحكمة سماع شهادة الشاهدة وختمت المحاكمة دون سماع شهادتها أو التطرق إليها رغم أن في شهادتها ما يثبت براءة المتهم .

رابعاً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون وما استقر عليه الاجتهاد القضائي وذلك بعدم مراعاتها لأحكام المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث لم يتم مراعاة أحكام هذه المادة خلال التحقيقات الشرطية التي اشترطتها هذه المادة تحت طائلة بطلان الإجراءات حيث إن الإفادة المأخوذة من المتهم والتي عولت عليها محكمة الجنايات الكبرى كبينة وحيدة للإدانة أخذت بالإكراه وبعد مرور أربعة وعشرين ساعة ودليل ذلك أن الإفادة الأولى المأخوذة من المتهم هي لدى حماية الأسرة بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ ومنظم الإفادة الملازم ٢ سعيد الشوابكة وأفاد المتهم إنه لم يرَ المجني عليها من أربعة شهور والإفادة التي نظمها الملازم ثاني والتي عولت عليها محكمة الجنايات كبينة وحيدة للإثبات (ص ١٧) حول المبرز ن/١ تحقيق مدعي عام مأدبا تم أخذها من قبل مرتب البحث الجنائي بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤ أي بعد أربع وعشرين ساعة من توقيفه وبعد إفادته أمام مرتب حماية الأسرة بأربع وعشرين ساعة .

خامساً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى نص المادة ١٥٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية باعتمادها على البينة المأخوذة من المميز أمام مرتب البحث الجنائي واعتمدت عليها كبينة وحيدة للإثبات حيث إن هذه الإفادة الاعتراف فيها منتزع من المتهم واعترف تحت الإكراه والتعذيب النفسي والجسدي كما وأن الاعتراف المنتزع من المتهم يتناقض مع أقوال المجني عليها حيث قالت المجني عليها لدى المدعي العام إنه مارس الجنس معها ممارسة الأزواج .

سادساً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون وأخطأت في تطبيقه حيث لم تقم بوزن البينة وزنا قانونياً سليماً ولم تقم بالتدقيق بأقوال شهود النيابة لدى الشرطة ولدى المدعي

العام ولدى المحكمة وكشفت التناقضات العديدة رغم وجود التناقضات الجوهرية التي تثبت كيدية هذه الشكوى وبالأخص أقوالهم التحقيقية لدى الشرطة حيث إن المشتكية قد أدلت أكثر من إفادة لدى حماية الأسرة والبحث الجنائي ومدعي عام مآدبا ومدعي عام الجنايات الكبرى ومحكمة بداية جزاء مآدبا ولا يوجد بين جميع هذه الإفادات أي تشابه أو توفيق بل على النقيض من ذلك تلاحظ عدالة محكمتم بأنه وبكل إفادة رواية مختلفة عن الأخرى ووقائع لم ترد بسابقتها وهو ما لم تناقشه محكمة الجنايات الكبرى ولم تتطرق إليه في قرارها ولم تأت حتى على ذكر المشتكية أو أقوالها في قرار الحكم كما هو واضح لعدالتكم .

سابعاً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى وما استقر عليه الاجتهاد القضائي كون قرارها جاء مشوباً بعيب القصور في التعليل وذلك كونها قد استبعدت بيعة المميز الدفاعية ولم تأت على ذكرها دون إيذاء السبب أو لعة ولم توضح سبب أخذها وارتياحها لبيعة النيابة واستبعادها للبيعة الدفاعية رغم إن البيعة الدفاعية بيعة تثبت كيدية الشكوى وبراءة المتهم .

ثامناً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون وأخطأت في تطبيقه حيث لم تقم بوزن البيعة وزناً قانونياً سليماً ولم تقم بالتحقق من توافر أركان الجريمة بحق المميز ولا يوجد في قرار المحكمة ما يشير إلى قيامها ببحث أركان الجريمة ومدى توافرها بحق المميز .

تاسعاً : خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون وأخطأت في تطبيقه حيث قامت بإدانة المميز بقرار مشوب بعيب القصور بالتعليل والتسبيب .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً إن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من عيوب التي تستدعي نقضه الواردة في المادة ٢٧٤ من الأصول الجزائية ملتماً تأييده .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم بحالة المتهم : بتهمة :
مواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٤ عقوبات مكررة ثلاث مرات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد الاستماع لأدلتها واستكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت قرارها رقم ٢٠١٤/٧٦٠ تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

- بأن المجني عليها منال البالغة من العمر سبعة عشر عاماً وأحد عشر شهراً وثلاثين يوماً تربطها علاقة حب وغرام مع المتهم ، ونتيجة لهذه العلاقة تركت المجني عليها منزل زوجها والتحقت بالمتهم .
- وعندما قام المتهم باصطحاب المجني عليها إلى مزرعة وهناك اتفق كل منهما على أن يمارسا الجنس مع بعضهما البعض حيث قام المتهم بإدخال قضيبه في فرج المجني عليها ومجامعتها مجامعة الأزواج مكرراً هذا الفعل ثلاث مرات ، وعلى هذا الأساس قُدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

لهذا وسنداً لما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات مكررة ثلاث مرات .

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد به قررت المحكمة :

- وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف مكرر ثلاث مرات .
- وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى العقوبات لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرضَ المتهم (المميز) بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :

وعن الأسباب الأول والثاني والثالث التي يخطئ فيها وكيل المميز محكمة الجنايات الكبرى بحرمانه من تقديم باقي بيناته الدفاعية .

وفي ذلك نجد ومن الرجوع إلى جلسة الاثنين ٢٣/٣/٢٠١٥ إن المتهم ختم بينته الدفاعية وقال مترافعاً : التمس الشفقة والرحمة مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

وعن السببين الرابع والخامس اللذين مؤداهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم مراعاتها لأحكام المادتين ١٠٠ و ١٥٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وفي ذلك نجد إن المتهم قد أدلى بإفادته لدى إدارة حماية الأسرة - قسم مآدبا بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٤ الساعة العاشرة والنصف مساءً وتم الإدلاء بإفادته أمام شعبة بحث جنائي إقليم الوسط قسم بحث جنائي مآدبا في تمام الساعة الواحدة والربع صباح يوم الاثنين ١٤/٤/٢٠١٤ من قبل المحقق الملازم والذي شهد أمام محكمة الجنايات الكبرى بأن إفادة المتهم قد أخذت منه بطوعه واختياره الأمر الذي يجعل من هذين السببين لا يردان على القرار المطعون فيه مما يتوجب ردهما .

وعن باقي أسباب التمييز الدائرة حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار .

وفي ذلك فقد أعطت المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع على استخلاص الوقائع من خلال بينات الدعوى الثابتة فيها .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى قد استعرضت بينات الدعوى استعراضاً شاملاً ووافياً واقتطفت أجزاء مطولة من بينات النيابة ضمننتها قرارها وهي بينات قانونية صالحة لبناء حكم عليها ومنها اعتراف المتهم بأنه تربطه بالمجني عليها علاقة غرامية وإنه وفي صباح يوم الأحد ٦/٤/٢٠١٤ قابلها واصطحبها إلى مزرعة في داخلها غرفة وقام بممارسة الجنس معها ممارسة الأزواج ثلاث مرات .

وحيث إن استخلاص محكمة الجنايات الكبرى لما توصلت إليه كان استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ونحن بدورنا نقرها على صحة ما توصلت إليه مما يستوجب معه رد هذه الأسباب .

أما كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

فقد جاء القرار المميز مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١١/٨/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق س . هـ

lawpedia.jo